الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تتكون من سبع إمارات تتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي و يبلغ عدد سكانها 6 ملايين نسمة، أقل من 20 بالمائة منهم (مليون واحد) مواطنون. ويتكون المجلس الأعلى للاتحاد، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية، من حكام الإمارات السبع. ويختار المجلس رئيسا ونائبا للرئيس من بين أعضائه، ويعين الرئيس كل من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وفي عام 2004 اختار المجلس الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبي، رئيساً للدولة لفترة 5 سنوات. وفي 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعاد المجلس انتخاب الشيخ خليفة رئيسا لفترة رئاسية ثانية. وبموجب التقاليد، تخضع الإمارات لنظام حكم أبوي يعتبر الولاء السياسي خلاله هو الولاء لشيوخ القبائل، ولزعماء كل إمارة من الإمارات، ولزعماء الاتحاد. وليست هناك أي مؤسسات تشريعية منتخبة ديمقراطيا أو أحزاب سياسية. كما لا تجرى أي انتخابات عامة. ويعرب المواطنون عن قلقهم بشكل مباشر إلى زعمائهم عن طريق الآليات الإستشارية التقليدية مثل المجالس المفتوحة. ويتكون المجلس الوطني الاتحادي، وهو هيئة استشارية، من 40 مستشاراً تم انتخاب عشرين منهم بواسطة هيئة انتخابية في عام 2006. وبشكل عام حافظت السلطات المدنية على السيطرة بشكل فعال على قوات الأمن.

لم يتمتع المواطنون بالحق في تغيير حكومتهم. وكانت هناك تقارير غير موثقة تفيد بحدوث حالات تعذيب خلال العام، ولأن قوات الأمن استعملت الجلد أحيانا كعقوبة يقرها القضاء. وقد ظل الحجز التعسفي والانفرادي يمثل مشكلة. وافتقر النظام القضائي للاستقلالية التامة. وتدخلت الحكومة في الخصوصية وقيّدت الحريات المدنية بما فيها حريات التعبير والصحافة (بما في ذلك الانترنت)، و حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والحرية الدينية. و قد وردت بعض التقارير المحدودة عن حالات فساد، وافتقرت الحكومة إلى الشفافية. وبقى العنف المنزلي ضد النساء يمثل مشكلة، وكانت هناك ادعاءات بأن الشرطة كانت أحيانا تسمح بحدوث ذلك. وكان التمييز القانوني والمجتمعي ضد النساء وغير المواطنين منتشرا. واستمر الإتجار بالأشخاص، وفرضت الحكومة قيودا صارمة على حقوق العمال الأجانب، كما كانت الإساءات بحق عمال الخدمة المنزلية الأجانب شائعة.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1: احترام سلامة الشخص، بما في ذلك--
عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ – الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن ارتكاب الحكومة أو وكلائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. اختفاء الأشخاص

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب، إلا انه كانت هناك مزاعم غير مؤكدة خاصة بتعذيب السجناء خلال العام، بمن فيهم مواطن أميركي يحاكم بتهم تتعلق بالإرهاب، وقد ذكر محاميه إنه اعترف تحت الضغط. وقد ظل أحد أفراد الأسرة الحاكمة في أبو ظبي، الذي ظهرت صورته في شريط فيديو أثناء تعذيب مواطن أجنبي عام 2004 بسبب خلاف بينهما حول صفقة حبوب، محتجزاً بحلول نهاية العام انتظارا للمحاكمة.

إضافة إلى ذلك، فرضت المحاكم الشرعية في بعض الأحيان أحكام بالجلد كعقوبة على الزنا، والدعارة، وممارسة الجنس بالتراضي قبل الزواج، والحمل خارج اطار الزوجية، والتشهير بالأشخاص، وسوء استخدام المخدرات والكحول. واستخدمت السلطات العصي لتنفيذ أحكام الجلد مما أدى إلى إحداث كدمات جسيمة و نضوب و جروح مفتوحة في أجساد من تعرضوا لهذا العقاب.

وكانت هناك أيضاً تقارير عن قسوة حراس السجن خلال العام. ففي تموز/ يوليو 2008، حكمت محكمة في دبي على 25 حارس سجن ومدير سابق لسجن دبي المركزي بالحبس لمدد تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة اشهر لإساءة استخدام السلطة وضرب السجناء. واستأنف المتهمون الحكم وحكمت محكمة الاستئناف بدبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بتعليق الحكم الصادر بحق الحراس الخمسة والعشرين. وبنهاية العام، كان طلب الاستئناف الذي تقدم به مدير السجن السابق في انتظار البت فيه، كما أن المحكمة أطلقت سراح المجموعة بكفالة مالية.

أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

اختلفت الأوضاع في السجون بشكل كبير من إمارة إلى أخرى. إذ اتسمت بعض السجون بالاكتظاظ خاصة في أبو ظبي ودبي. وكانت الأوضاع في سجون النساء متساوية مع الأوضاع في سجون الرجال أو أفضل منها بقليل. وكان قد تم حبس السجناء المدانين بتهم تتعلق بالأمن القومي بشكل منعزل عن السجناء العاديين. ولم تكن الأوضاع في هذه الأقسام الخاصة تختلف اختلافا كبيرا عن الأوضاع في الأقسام الأخرى من السجون. ووردت تقارير تتسم بالمصداقية تفيد بأن مسئولي الحكومة كانوا يمارسون التمييز ضد السجناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، من خلال عزلهم عن السجناء الآخرين، أو رفض منحهم عقوبات مخففة، أو رفض السماح بإطلاق سراحهم على نحو مشروط، على غرار ما حصل عليه سجناء آخرون لديهم سجلات مشابهة.

في 22 تشرين الأول/ أكتوبر، انتحر سجين بسجن دبي المركزي وهو في الحبس الانفرادي، ونقلت تقارير أن السجين كان يتلقى العلاج والأدوية بسبب إدمان المخدرات، خلال قضائه عقوبة بالسجن لمدة عام واحد بسبب استخدامه غير القانوني للمخدرات. وكان السجين قد هدد بقتل نفسه إذا لم يطلق سراحه من الحبس الانفرادي، حيث وضع هناك بسبب رفضه ارتداء زي السجن الموحد.

وقد أفادت الشرطة في دبي وفي أبو ظبي بأن منظمات غير حكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت تزور السجون للاطلاع على الأوضاع فيها في حال طُلب ذلك. ولكن عندما ذهب أعضاء من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان لزيارة سجينات في سجن العوير بدبي، في أيلول/ سبتمبر 2008، رفضت إدارة السجن دخول المراقبين "لحماية حقوق السجناء الاجتماعية والنفسية". وعلى الرغم من قيام منظمات خيرية غير حكومية بزيارة السجون خلال العام، إلا أنه سمح لها فقط بتقديم المعونات المادية. ولم تتمكن من التعرف على أحوال السجناء وأوضاعهم داخل السجن.

د – الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور اعتقال الأشخاص واحتجازهم بشكل تعسفي، ومع ذلك فقد وردت تقارير بأن الحكومة احتجزت أشخاصاً بشكل رسمي بدون توجيه التهم إليهم أو إحالتهم إلى جلسة استماع مبدئية في المحكمة. ويسمح القانون باحتجاز الأشخاص لفترات زمنية غير محددة، و بشكل روتيني وانفرادي دون السماح لهم بالإستئناف. ووفق هذه الإجراءات لا يحق للمحتجز أن يجري أي اتصال مع أي جهة غير محاميه.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تشرف وزارة الداخلية الاتحادية على مديريات الشرطة العامة في كل إمارة من الإمارات السبع، ولكل إمارة، وبموجب المديرية العامة للشرطة الخاصة بها، قوة شرطة خاصة بها وتشرف على أقسام الشرطة في الإمارة. وتمارس أجهزة الشرطة في كل إمارة عملها بقدر كبير من الاستقلالية ودرجات مختلفة من الكفاءة على الرغم من أن كل منها يُـــعتبر نظرياً فرعا من فروع وزارة الداخلية. وقوات الشرطة، تحت مظلة وزارة الداخلية، مسؤولة عن الأمن الداخلي، والقوات المسلحة الاتحادية مسؤولة عن الأمن الخارجي.

وعلى الرغم من أن الأحداث المعلن عنها بشأن فساد الشرطة لم تكن شائعة، فقد تدخلت وزارة الداخلية عدة مرات في قضايا جنائية لضمان إمتثال الشرطة المحلية للقانون الإتحادي والسياسة الإتحادية. ورغم أن كل إدارة شرطة محلية تكون شبه مستقلة في كل إمارة، فإن وزارة الداخلية تملك سلطة واسعة للتحقيق في الإساءات والتأكد من الامتثال لقانون الاتحاد.

في 18 أيلول/ سبتمبر، اتهمت نيابة دبي ضابط شرطة في الشارقة بالاختطاف والاغتصاب بعدما دخل شقة زميلة له ووجد شريكتها في السكن، التي قيل أنه صفعها وجرها من شعرها باتجاه سيارته، واغتصبها وكان الحكم لا يزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

حافظت السلطات المدنية على سيطرة فعالة على قوات الشرطة المحلية، كما أن الحكومة امتلكت آليات فعالة للتحقيق وتوقيع العقوبات في قضايا إساءة المعاملة والفساد. ولم ترد تقارير عن الإفلات من العقاب تتعلق بقوات الأمن خلال العام.

اجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

يحظر القانون اعتقال الأشخاص أو تفتيشهم دون وجود سبب محتمل يدعو لذلك؛ ولكن حدثت في الواقع بعض الحالات. وقد وردت تقارير موثوق بها تفيد بأن قوات الأمن لم تحصل في الكثير من الحالات على مذكرات قضائية للقيام بذلك.

وقد قامت مراكز الشرطة بتلقي الشكاوى من العموم، وإلقاء القبض على المتهمين، وإحالة القضايا إلى النائب العام، الذي يقوم عندها بتحويلها إلى المحاكم. أما القضايا المتعلقة بالمتهمين الأجانب، وخاصة ما يتعلق بجرائم الإخلال بالقيم والأخلاق، فكثيراً ما كانت السلطات تقوم بإجراءات موجزة لترحيل الأجانب المتهمين فور إتمامهم لعقوبات الحبس الصادرة ضدهم. ويجب على الشرطة تبليغ النيابة العامة عن أي اعتقال خلال ثمانية وأربعين (48) ساعة، وعلى النيابة العامة أن تقرر خلال أربع وعشرين (24) ساعة إما أن توجه تهمة للمشتبه فيه، أو تطلق سراحه، أو تمدد احتجازه. ولكن النيابة العامة، عمليا، لم تفي دائما بشرط المدة المحدد بأربع وعشرين ساعة، على الرغم من التزام الشرطة المحلية عادة بالوقت المحدد لها وهو ثمانية وأربعين ساعة. ويمكن للنيابة العامة أن تأمر بالإبقاء على المحتجزين لمدة 21 يوما بدون تهمة أو لفترة أطول، في بعض الحالات، بأمر من المحكمة. ولا يجوز للمحكمة إصدار قرار بتمديد فترة الاحتجاز لأكثر من 30 يوماً دون توجيه الاتهام، ولكن، يجوز للقضاة تجديد مدة الحجز مرات عديدة لا حد لها، ويكون التجديد كل مرة لمدة 30 يوما. ويمكن للنيابة العامة احتجاز المشتبه بهم في قضايا تتعلق بالارهاب بدون تهمة لمدة 6 أشهر. وعندما يتم توجيه الاتهام إلى أحد المشتبه فيهم، تتولى المحكمة العليا النظر في قضايا الإرهاب، ويجوز لها تمديد فترة الاحتجاز إلى أجل غير محدد.

لا يوجد نظام رسمي للكفالة، ولكن يجوز للسلطات أن تفرج مؤقتا عن المحتجزين الذين يودعون الأموال أو جواز السفر أو إقرار بضمان شخصي يوقع عليه طرف ثالث وبدون ضمانات. ويجوز حرمان المدعى عليهم في قضايا متعلقة بفقدان الحياة، ويشمل ذلك القتل غير المقصود، من الإفراج طبقا للقانون. ويُسمح بالإفراج عادة بعد دفع تعويضات لأسر الضحايا، وتسمى هذه التعويضات "الدية" أو "فدية الدم"، وهي شكل من أشكال العقوبات المالية التي تُــفرض على المتهمين في القضايا الجنائية المتضمنة لحدوث الوفاة.

ليس من حق المدعى عليه الحصول على محامٍ للدفاع إلا بعد أن تستكمل الشرطة تحقيقاتها. وقد استجوبت الشرطة أحيانا المتهمين لأيام أو أسابيع دون السماح لهم بالاتصال بمحام. وتم عموماً تمكين أفراد العائلة فوراً من رؤية المعتقلين بتهم لا تتصل بالأمن. و قد توفر الحكومة – طبقاً لما تراه مناسبا – محام للدفاع عن المدعى عليهم من الفقراء المتهمين بارتكاب جنايات عقوبتها السجن من 3 سنوات إلى 15 سنة.

العفو

يصدر حكام كل إمارة من الإمارات العفو عن السجناء بانتظام في المناسبات الدينية والوطنية، كما يقوم كل حاكم بتسديد الديون المستحقة على العديد من السجناء. وطبقا لتقارير صحفية، أصدر الحكام عفوا عن 900 سجين على الأقل خلال العام ودفعوا الديون المستحقة عليهم. وقد رحّلت الحكومة معظم الأجانب الذين شملهم العفو.

هـ – الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

يكفل الدستور استقلالية القضاء؛ ولكن ظلت قرارات الجهاز القضائي تخضع لمراجعة القيادة السياسية. وكانت هناك تقارير تقول بأن مديرية أمن الدولة، وخدمات الاستخبارات الاتحادية، قد تدخلت في الشؤون القضائية، و كان جهاز القضاء يتكون إلى حد كبير من أجانب متعاقدين قد يتعرضون إلى الترحيل.

وبحسب التقاليد، استمرت مكاتب الحكام، أو الدواوين، في مراجعة بعض الجرائم والجنح المدنية قبل إحالتها إلى النيابة. كما قامت بمراجعة الأحكام التي أصدرها القضاة، وإعادة القضايا إلى المحكمة للاستئناف إذا لم يقبلوا الحكم، وإقرار إطلاق سراح كل سجين أكمل مدته. وقد أدى انخراط الدواوين عادة في قضايا تنشأ بين مواطنيّن أو بين مواطن وغير مواطن إلى تأخيرات طويلة قبل الإجراءات القضائية وبعدها، كما أنها أطالت وقت بقاء المتهمين في السجون. ويعتبر قرار الديوان في أي قضية من قضايا المحكمة قرارا نهائيا. وعندما لا يتفق قاض مع قرار الديوان، فإن قرار الديوان هو ما يؤخذ به. وبما أن الديوان مسئول أمام وزير الداخلية، فلا يوجد في كثير من الأحيان فصل وظيفي بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

نظام المحاكم في دولة الإمارات ثنائي.إذ تفصل المحاكم الشرعية في الشؤون المتعلقة بالقانون الجنائي وقوانين الأحوال الشخصية (قوانين الأسرة) اعتمادا على تفسير كل إمارة للشريعة. وتفصل المحاكم المدنية في المسائل التي تتعلق بالقانون المدني، وفيما عدا إمارات دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة، فإنها تكون مسؤولة أمام المحكمة الاتحادية العليا التي تملك سلطة المراجعة القضائية، هذا إضافة إلى اختصاصها الأصلي في الفصل في النزاعات التي تنشأ بين الإمارات بعضها البعض، أو بين الحكومة الاتحادية والإمارات منفردة. ويوجد لدى إمارات دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة محاكم محلية ومحاكم استئناف خاصة بكل منها، و تختص بكل الأمور التي تجري على أراضيها والتي لا يحدد الدستور أو التشريعات الإتحادية صراحة أنها من اختصاص النظام الإتحادي. ولم تقم هذه الإمارات بإحالة قضايا في محاكمها إلى المحكمة الاتحادية العليا للمراجعة القضائية، على الرغم من أنها حافظت على ارتباط مع وزارة العدل الاتحادية

وقد نظرت المحاكم الشرعية، في بعض الإمارات، في جميع أنواع القضايا المدنية والتجارية بالإضافة إلى القضايا الجنائية وقضايا الأحوال الشخصية. وقامت المحاكم بمهامها وفقا لتفسيرها للشريعة، ولكنها، باستثناء المحاكم في إمارات أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة، كانت مطالبة بالرد على استفسارات المحكمة الاتحادية العليا. وقد كانت أحكام الشريعة الإسلامية تطُبق أولا في القضايا الجنائية، فإذا تبين أن الأدلة التي تقتضيها الشريعة غير كافية، كان يتم تطبيق القانون الجنائي. ويوجد في دبي مجلس خاص للشيعة يحكم في الأمور التي تتعلق بقانون العائلة الشيعي.

وللجيش نظام محاكم خاص به، وتحاكم المحاكم العسكرية العسكريين فقط. وللمحكمة الفدرالية العليا فقط الحق في النظر في قضايا الأمن القومي.

إجراءات المحاكمة

يعتبر المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وذلك وفقاً للقانون. ويكفل الدستور الحق في محاكمة علنية، عدا في قضايا الأمن القومي او القضايا التي يرى القاضي أنها تضر بالأخلاق العامة. ولا يطبق نظام المحلفين في المحاكمات. ويحق للمتهمين التواجد خلال محاكمتهم، ولهم حق محدود بتكليف محام للدفاع عنهم في المحكمة. ولا يحق للمتهم، أثناء انتظاره للقرار الرسمي بشأن التهم الموجهة اليه في مركز الشرطة أو في مكتب وكيل النيابة، الاستعانة بمحام. ويحق للمتهم، في كل القضايا التي قد تحمل عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، الاستعانة بمحام توفره الحكومة. و قد توفر الحكومة أيضاً – طبقاً لما تراه مناسبا – محام للدفاع عن المدعى عليهم من الفقراء المتهمين بارتكاب جنايات عقوبتها السجن من 3 سنوات إلى 15 سنة. ويمنح القانون وكلاء النيابة (المدعين العموميين) صلاحية منع محامي الدفاع من أي تحقيق. ويمكن للمتهمين ومحاميهم أن يقدموا شهودا من جانبهم كما يمكن لهم أن يطرحوا الأسئلة على شهود الإدعاء. ويمكن لمحامي الدفاع الإطلاع على الأدلة ذات الصلة الموجودة في حوزة الحكومة. ويقضي القانون أن تتم كافة المحاكمات باللغة العربية. وعلى الرغم من الحق الإجرائي للمتهم في الاستعانة بمترجم، إلا أن المحكمة، في بعض القضايا التي يدخل فيها ترحيل مقيمين غير قانونيين، توفر خدمات الترجمة فقط عند النطق بالحكم.

لكل نظام للمحاكم إجراءات للاستئناف. ويمكن رفع طلب باستئناف أحكام الإعدام إلى حاكم الإمارة التي وقعت فيها الجريمة أو إلى رئيس الاتحاد. ويجوز لعائلة الضحية فقط، في حالة القتل، التخفيف من عقوبة الإعدام. وعادة ما تتفاوض الحكومة مع أسر الضحايا بغية الحصول على عفوهم عن المتهم أو تخفيف عقوبة الإعدام الصادرة بحقه مقابل قيامه بدفع الدية.

ويجوز للمدعى العام أن يقوم باستئناف الحكم في قضية يتم فيها تبرئة المتهم، وأن يقدم أدلة جديدة أو إضافية للمحكمة الأعلى. وينبغي أن يصدر حكم موافقة بالإجماع من قبل محكمة الاستئناف حتى يمكن إلغاء حكم بالبراءة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد تقارير أثناء العام عن وجود محتجزين أو سجناء سياسيين، غير أنه وردت تقارير عن احتجاز أشخاص بشكل انفرادي ودون توجيه أية تهمة لهم وذلك لأسباب غير معروفة.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

كان بإمكان المواطنين وغير المواطنين اللجوء إلى المحاكم طلباً للتعويض عن أضرار انتهاكات حقوق الإنسان أو وقفها. و على غرار جميع المحاكم في البلاد، لم تتمتع المحاكم المدنية بالإستقلالية التامة. وكانت التعويضات الإدارية متوفرة في حالة شكاوي العمل وكانت شائعة بشكل خاص في قضايا إساءة المعاملة البدنية لخدم المنازل.

و – التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور الدخول إلى المنازل دون تصريح من أصحابها، إلا في حالة تقديم الشرطة إذناً بالتفتيش طبقا للقانون؛ ومع ذلك أفادت تقارير تتسم بالمصداقية أن قوات الأمن لم تحصل أحيانا على إذن بالتفتيش. وكانت تصرفات الضباط أثناء تنفيذ أمر التفتيش خاضعة للمراجعة من قبل وزارة الداخلية، وكان الضباط يخضعون للإجراءات التأديبية إذا وُجد أن تصرفاتهم لم تكن مسؤولة. وكانت هناك تقارير تفيد بمراقبة البريد الدولي القادم خلال العام.

يضمن الدستور حرية المراسلات وسريتها عن طريق البريد والبرق وكل وسائل الاتصال الأخرى. ولكن في الثامن من يوليو/ تموز أصدرت شركة اتصالات، وهي الشركة الرئيسة المزودة للاتصالات في البلاد، تحديثا للمشتركين في جهاز (البلاك بيري) وصفته بأنه تعزيز لقوة الجهاز ولكنه في الحقيقة كان برمجية للمراقبة والاعتراض. وفي العشرين من يوليو/ تموز، وصفت اتصالات، التي لم تقر باستخدام جهاز تجسس أو تشرح أغراضه، الأمر بأنه "خطأ تقني بسيط"، وقدمت تعليمات لزبائنها عن كيفية إزالة البرنامج.

يحرم التفسير المحلي للشريعة الإسلامية زواج المسلمات من غيرالمسلمين، ويحرم زواج المسلمين من نساء من غير "أهل الكتاب"، أي من يعتنقن ديانات غير الإسلام والمسيحية واليهودية.

القسم 2: احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ – حرية الكلام وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية الكلام وحرية الصحافة، ولكن الحكومة قيّدت هذه الحقوق من الناحية الواقعية. ويحظر القانون نقد الحكام والخطاب الذي قد يخلق أو يشجع على عدم الاستقرار الاجتماعي. وقد مارس الصحفيون والمحررون على أنفسهم رقابة ذاتية صارمة خوفا من عقاب الحكومة، ولاسيما أن معظم الصحفيين كانوا من أصل أجنبي وكانوا يخشون الترحيل.

كان انتقاد الحكومة والوزراء مسموح به بشكل محدود، ولكن انتقاد الأسر الحاكمة وخاصة الشيوخ لم يكن مسموحا به. ورغم ذلك تم انتقاد الشيوخ وإن كان بشكل حذر للغاية، وفي الجلسات الخاصة.

منعت الحكومة، في العشرين من إبريل/ نيسان، المجلس الوطني الاتحادي (FNC) من حق اجراء مناقشة عامة للأزمة المالية العالمية وتداعيات الانكماش الاقتصادي على البلاد.

كانت الحكومة تمتلك ثلاثة من الصحف التي تصدر في البلاد، وقد أثرت بقوة على وسائل الإعلام الخاصة، لاسيما من خلال الدعم الحكومي. وكانت وكالة أنباء الإمارات التي تمتلكها الحكومة توفر بانتظام المعلومات باللغتين العربية والإنكليزية وكانت بعض الصحف تنشر هذه المعلومات حرفيا. وباستثناء المحطات الموجود داخل "منطقة دبي الحرة للإعلام" و المحطات الإعلامية الناطقة باللغات الأجنبية و الموجهة إلى الأجانب، كانت الغالبية من محطات الإذاعة والتلفزيون مملوكة للحكومة وتمتثل للتوجيهات الحكومية غير المنشورة حول التقارير الصحفية. ولم يذكر الصحفيون الأجانب والمؤسسات الإعلامية التي تعمل في منطقة دبي الحرة للإعلام وجود أي قيود على محتوى المواد التي يتم نشرها

أو بثها للاستخدام خارج البلاد. وكانت أطباق استقبال الأقمار الصناعية منتشرة انتشاراً واسعاً ووفرت إمكانية الوصول إلى الإرسال الدولي بدون رقابة واضحة.

نقلت القناة التلفزيونية الإخبارية الباكستانية (جيو GEO) مكتبها وموظفيها بشكل دائم إلى بلد غير معلوم وذلك في يونيو/ حزيران 2008. وقد زعم مديرو المحطة أنهم مُنحوا ثمانية وأربعين (48) ساعة لمغادرة منطقة دبي الحرة للإعلام أوعليهم إيقاف بث برنامجين. ويُزعم أن البرنامجين قاما بتغطية الجهود التي بتذُل لإعادة قضاة خلعوا من مناصبهم بأوامر من برويز مشرف، الرئيس الباكستاني السابق.

يقوم المجلس الوطني للإعلام، المُعين من قبل الرئيس،بإصدار التراخيص لجميع المطبوعات ومراقبتها، بما في ذلك مطبوعات الجمعيات الخاصة، وذلك بمقتضى القانون. ويجب على وسائل الإعلام أن تبلغ المجلس الوطني للإعلام بتعيين المحررين، والمركز مسؤول عن إصدار الاعتمادات الصحفية. ويسمح القانون بالرقابة على المطبوعات الداخلية والخارجية بهدف إزالة أي انتقاد للحكومة أو للأسر الحاكمة أو للحكومات الصديقة، ويسمح كذلك بالرقابة على المقالات الأخرى التي "تهدد الاستقرار الاجتماعي". وطبقا للمجلس وضباط شرطة دبي، لم يعط الصحفيون تعليمات محددة للنشر؛ ولكن قيل أن المسؤولين الحكوميين حذروا الصحفيين عندما نشروا مواد تعتبر حساسة سياسيا أو ثقافيا. وقد مارس الصحفيون رقابة ذاتية مكثفة فيما يتعلق بالموضوعات التي اختاروا تغطيتها.

في السادس من يولية/ تموز، نفذت محكمة استئناف دبي الاتحادية حكما سابقا بمنع الجريدة اليومية الإمارات اليوم من النشر لمدة عشرين يوما في قضية تشهير رفعها ملاك شركة "إسطبلات وارسان" الإماراتيين، الذين كانوا أفرادا من الأسرة الحاكمة. ودارت القضية حول مقال نُشر عام 2006 يزعم أن الإسطبلات تعطي خيولها منشطات. وقد حكمت المحكمة على الرئيس التنفيذي للصحيفة ورئيس تحريرها بدفع غرامة بلغت عشرين ألف درهم أي ما يعادل خمسة آلاف وخمسمئة دولار لكل منهما. وواصلت الصحيفة النشر بعد عشرين يوما من الحظر.

استخدمت الحكومة قوانين القذف لقمع توجيه النقد إلى قادتها. ولم يوقع على أي صحفي عقوبة السجن منذ عام 2007، عندما أمر حاكم دبي ونائب رئيس الدولة ورئيس وزراء البلاد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إنه لا يجب سجن الصحفيين بعد ذلك الوقت لمثل هذه الانتهاكات. إلا انه لاتزال هناك عقوبات أخرى تطبق بسبب انتهاكات قانون القذف، بما فيها تعليق النشر لمدة معينة وغرامات تصل إلى خمسة ملايين درهم (حوالي 1.4 مليون دولار) للحط من شأن مسؤول رفيع أوعضو في الأسرة الحاكمة، وخمسمئة ألف درهم (مئة وأربعين ألف دولار) لتضليل الناس، والإساءة لسمعة البلاد، وللعلاقات الخارجية أو الاقتصاد.

وقام الرقباء في المجلس الوطني للإعلام بمراجعة جميع المواد الإعلامية المستوردة، وقاموا بمنع تداول أو حذفوا قبل التوزيع المواد التي تعتبر إباحية أو تنطوي على عنف مفرط أو تسيء للإسلام أو تساند بعض مواقف الحكومة الإسرائيلية، أو تنتقد بشكل غير ملائم الدول الصديقة، أو تنتقد الحكومة أو الأسر الحاكمة. وقد تعاملت السلطات مع نشر الكتب بنفس الطريقة.

وقد نظمت وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، خلال العام، سلسلة من ورش العمل لوسائل الإعلام المحلية ركزت فيها على التواصل السياسي، بما في ذلك التغطية الإعلامية لأنشطة المجلس الوطني الاتحادي والانتخابات، في محاولة لتعزيز شفافية الحكومة، و تقوية الإعلام المستقل.

حرية الوصول إلى الإنترنت

قيدت الحكومة القدرة على الوصول إلى بعض مواقع الانترنت وقامت بمراقبة غرف الدردشة، و خدمات تبادل الرسائل الفورية، والمدونات الإلكترونية. وكان الأشخاص والجماعات يعبرون عن آرائهم سلمياً على شبكة الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني. وكانت هناك تقارير قليلة حول قيام الحكومة بالملاحقة القضائية أو العقاب، على الرغم من أن الرقابة الذاتية كانت واضحة في الكثير من غرف الدردشة والمدونات. وقد قدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عدد مستخدمي الإنترنت بأكثر من 300 شخص من بين كل ألف شخص.

استخدمت شركة اتصالات، وهي المقدم الوحيد لخدمة الإنترنت في البلاد، خادم بروكسي لحجب المواد التي تعتبر غير متماشية مع قيم البلاد. وقد شملت المواد المحجوبة مواقع المواعدة والزواج، ومواقع المثليين والسحاقيات، والمواقع المتعلقة بالمذهب البهائي، والمواقع الناشئة من إسرائيل، والمواقع التي تشرح كيفية تجاوز خادم البروكسي. ويحجب خادم البروكسي أحياناً فئات واسعة من المواقع. وكانت شركة "اتصالات" قد حددت بالأساس المواقع التي منعت إمكانية الوصول إليها من قوائم قامت بشرائها من شركات تجارية خاصة، كما كان بإمكان الأفراد أيضاً إبلاغ الشركة بالمواقع المسيئة. وقد ظل كل من موقع اوركوت "Orkut" الاجتماعي الإلكتروني، وموقع عرب تايمز دوت كوم "ArabTimes.com" ذو التوجهات السياسية، وموقع يو أيه إي بريزون دوت كوم "UAEPrison.com"، محجوبة خلال العام. وقد نفت شركة "اتصالات" أن تكون لها سلطة حظر الوصول إلى أي موقع، وأحالت جميع الشكاوى والاقتراحات إلى المجلس الوطني للإعلام.

يجرم القانون صراحة استخدام الإنترنت لارتكاب عدد كبير ومتنوع من الانتهاكات، ويوقع غرامات وعقوبات بالسجن على مستخدمي الإنترنت الذين ينتهكون الأعراف السياسية والاجتماعية والدينية. وبالإضافة إلى تجريم القانون للسلوك المرتبط "بالجرائم الإلكترونية"، مثل القرصنة و سرقة المعلومات الشخصية عبر الانترنت وعمليات الاحتيال وأشكال الاحتيال المالي الأخرى، يوقع القانون عقوبات على استخدام الإنترنت لمعارضة الإسلام، والتبشير في أوساط المسلمين لاعتناق ديانات أخرى، والإساءة إلى أضرحة أو طقوس خاصة بأي دين، أو اهانة أي دين، أو تحريض أي شخص على ارتكاب خطيئة، أوتجاوز "قيم الأسرة" عن طريق نشر أخبار أو صور متصلة بالحياة الخاصة للشخص أو بأسرته.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

قيّدت الحكومة الحريات الأكاديمية وفرضت الرقابة على المواد الأكاديمية المخصصة للمدارس. ومنعت الحكومة الطلاب من قراءة النصوص التي تحتوي على مواد جنسية أو صور للجسم البشري. كما قيدت الحكومة ايضا المشاركة في أنشطة ثقافية معينة، خاصة أنشطة رأت أنها غير اسلامية.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام اليها، غير أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق في الواقع.

حرية التجمع

يشترط القانون الحصول على ترخيص حكومي لتنظيم التجمعات العامة. ففي التاسع عشر من حزيران/ يونيو، حظرت السلطات في دبي تظاهرات لمهاجرين إيرانيين احتجاجا على إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد في الثاني عشر من حزيران/ يونيو. وتظاهر حوالي 200 شخص أمام القنصلية الإيرانية في دبي لمدة خمسة أيام متتالية قبل أن تتدخل السلطات لإنهاء الاحتجاجات سلميا. وكانت هناك تقارير عن تظاهرات أصغر حجما خارج السفارة الإيرانية في أبو ظبي. وفي الواقع لم تتدخل الحكومة بشكل منتظم في التجمعات غير الرسمية وغير السياسية المنعقدة في الأماكن العامة بدون الحصول على تصريح منها، إلا إذا وردت لها شكاوى بهذا الشأن.

وقد استمر خلال العام تنظيم تجمّعات دورية دون الحصول على ترخيص حكومي، بما في ذلك تجمعين على الأقل لعمال قاموا بالاحتجاج على الأجور. وقامت الحكومة بتفريق التجمعات سلمياً.

عادة ما حصر المواطنون النقاشات السياسية في إطار المجالس غير الرسمية التي عُقدت داخل البيوت الخاصة.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

تعتبر المنظمات السياسية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية غير قانونية. وكان يتعين على جميع المنظمات غير الحكومية التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد حصل العديد منها على دعم حكومي. وهناك حوالي 100 منظمة غير حكومية محلية مسجلة لدى الوزارة، ومعظمها جمعيات أهلية ذات أهداف اقتصادية، ودينية، واجتماعية، وثقافية، ورياضية وأخرى متفرقة. وواصلت أكثر من 20 منظمة غير حكومية محلية غير مسجلة تعنى بمواضيع غير سياسية، نشاطها في ظل تدخل حكومي لا يذكر أو منعدم تماما.

ويتعين على الجمعيات إتباع التوجيهات الحكومية الخاصة بالرقابة والحصول على موافقة حكومية مسبقة قبل نشر أي مواد. وقد قامت الحكومة بتوجيه ودعم مشاركة أعضاء المنظمات غير الحكومية في أنشطة خارج البلاد. وينبغي على المشاركين الحصول على تصريح حكومي قبل المشاركة في مثل تلك الأنشطة، حتى إذا لم يكونوا من المتحدثين.

قام 83 مدرس سابق، في حزيران/ يونيو بالاحتجاج لدى وزارة التعليم بشأن نقلهم الى وظائف خارج مجال التدريس، وادّعوا أن الحكومة كانت تشكّ في كونهم اعضاء في جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي.

ج. الحرية الدينية

يكفل الدستور الحرية الدينية بما يتماشى مع الأعراف القائمة، غير أن القانون يحرم المسلمين من حرية تغيير دينهم، وقد قيدت الحكومة الحريات الدينية عمليا. ويعلن الدستور الاتحادي أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. ولقد نظرت الحكومة إلى مسألة التحول إلى الدين الإسلامي بمنظار ايجابي، كما قامت بتمويل ودعم حوالي 95 بالمائة من المساجد السنيّ.

مارست كل إمارة من الإمارات قدراً لا بأس به من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالشؤون الدينية. ووفقاً للهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف لم تكن هناك أي وسيلة رسمية لاكتساب المجموعات الدينية وضعاً رسمياً سوى من خلال منحها أرضا تُستخدم لإقامة مبنى ما عليها. وكانت طلبات الحصول على أرض تُقدم إلى الجهات المسئولة على المستوى المحلي، وكان من الممكن أن يشتمل الطلب على رسالة من الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف. وقد أدارت عدة مجموعات غير اسلامية دور عبادة مارست فيها دياناتها بحرية. أما المجموعات التي لم تكن تمتلك مبان خاصة بها فكانت قدرتها على التجمع من أجل العبادة محدودة؛ وكان يتعين عليها استخدام أماكن العبادة الخاصة بالمنظمات الدينية الأخرى، أو ممارسة شعائر العبادة داخل المنازل الخاصة. ولم تقم الشرطة أو أجهزة أمنية أخرى، خلال العام، بالتدخل في هذه التجمّعات. وكان يتعين على أفراد الجالية الهندوسية الكبيرة في البلاد الحصول على ترخيص رسمي لاستخدام واحدة من المنشأتين الخاصتين بحرق جثث الموتى والمقابر المرتبطة بهما.

كانت الدراسات الإسلامية إجبارية على جميع طلاب المدارس العامة وجميع الطلاب المسلمين في المدارس الخاصة.

وقد حظرت الحكومة على المسلمين التحول إلى أي دين آخر. وبحسب الشريعة، فان الموت هو العقوبة القصوى للتحول عن الإسلام واعتناق دين آخر. ولكن لم تكن هناك أي تقارير، في السنوات الأخيرة، عن تطبيق هذه العقوبة على أي حالة تحول عن الإسلام.

كان غير المسلمين عرضة للمقاضاة الجنائية والسجن والترحيل اذا ما قاموا بالتبشير أو بتوزيع مطبوعات دينية على المسلمين. وقد قامت منظمة مسيحية أجنبية، في شهر أغسطس/ آب الماضي، بتوزيع تسجيلات صوتية عن الانجيل وعقدت حلقات نقاش في مخيمات عمل بدبي، ولكن لم تسجّل أي اعتقالات،. واستمرت الارساليات التبشيرية في القيام بأعمالها الانسانية داخل البلد ولكن لم يتم الإبلاغ عن وجود أي قيود خلال عمليات التبشير فى أوساط غير المسلمين. وكانت هناك في الماضي مزاعم بأن الحكومة هددت بسحب تراخيص الاقامة من أشخاص مشتبه في قيامهم بالتبشير لاديان غير الاسلام.

قامت الحكومة بمراقبة المجموعات الدينية، بما فيها المجموعات التي تعلن التزامها بالاسلام، وقد قامت لجنة تابعة للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بإعداد وتوزيع كل خطب الجمعة على الأئمّة السنة والشيعة، وراقبت الحكومة الخطب للتأكد من تقيدها بمحتوى النص. وتمتلك إمارة دبي سلطة الموافقة على الأئمة في المساجد الخاصة.

قامت الحكومة بحظر بعض المطبوعات الدينية أو فرضت الرقابة عليها وفي بعض الأحيان حجبت المواقع الالكترونية التي تحتوي على معلومات دينية. وكانت هذه المواقع تحتوي على معلومات عن العقيدة البهائية، واليهودية، كما كانت تحتوي على نقد سلبي للإسلام، وشهادات من مسلمين سابقين تحولوا إلى المسيحية.

إساءة المعاملة والتمييز داخل المجتمع

لم تكن هناك تقارير عن إساءات مجتمعية على أساس ديني؛ ولكن كانت هناك بعض أعمال التمييز، كما كانت معاداة الساميّة موجودة في وسائل الإعلام.

لم تكن هناك كنّس للجاليّ الأجنبية اليهودية الصغيرة المقيمة في البلد. وكانت معاداة السامية واضحة في بعض المقالات الإخبارية والرسوم الكاريكاتورية الافتتاحية التي ترسم صورا سلبية عن اليهود. وقد نُشرت تلك المواد بالأساس في الصحف اليومية بدون رد فعل من قبل الحكومة.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يُرجى مراجعة تقرير "الحريات الدينية في العالم لسنة 2009" على الموقع الالكتروني: www.state.gov/g/drl/rls/irf.

د. حرية التنقل، والنازحون داخلياً، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

يكفل القانون حرية التنقل في داخل البلاد، و الهجرة، و العودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق في الواقع العملي؛ إلا أن الحكومة فرضت قيوداً قانونية على السفر للخارج. وتعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وغيره من المنظمات الإنسانية على أسس إنسانية، إلا أنها لم تمنح صفة اللجوء أو وضعية اللاجئ.

لم يُسمح للمواطنين الذكور المنخرطين في نزاعات قانونية يتم البت فيها بالسفر إلى الخارج. ويستطيع الزوج وفقاً للتقاليد منع زوجته وأطفاله القصر وبناته الراشدات غير المتزوجات من مغادرة البلاد وذلك من خلال التحفظ على جوازات سفرهم. ويجوز للحكومة إلغاء جوازات سفر المواطنين المتجنسين ووضعهم القانوني كمواطنين في حالة قيامهم بأعمال اجرامية أو مستفزة سياسيا. ولكن مثل تلك الإلغاءات كانت نادرة ولم ترد تقارير حول مثل هذه الإجراءات خلال العام.

يحظر الدستور النفي القسري، ولم ترد تقارير عن حالات نفي نفذت خلال العام.

حماية اللاجئين

دولة الإمارات ليست طرفا في معاهدة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو في بروتوكول 1967 المتصل بوضع اللاجئين. ولا تنصّ قوانين البلاد على منح اللجوء أو وضع اللاجئ؛ ولا يوجد نظام يوفر الحماية للاجئين؛ ولم توفر الحكومة حماية ضد طرد أو إعادة اللاجئين إلى بلدان تكون حياتهم أو حريتهم فيها مهددة بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب الرأي السياسي.

وقد واصلت الحكومة احتجاز بعض الأشخاص الساعين للحصول على وضع اللاجئ، وبصفة خاصة الفلسطينيين وغير العرب، وذلك أثناء انتظار إعادة توطينهم في دولة ثالثة، ويتوقف الحصول على وظيفة، أو تعليم أو خدمات عامة أخرى على وضع الشخص كمقيم شرعي، وهو أمر لا يتمتع به اللاجئون.

عديمو الجنسية

تشير التقديرات إلى وجود عدد يتراوح ما بين 000, 20 إلى 100,000 شخص بدون أي جنسية أو بدون وثائق إثبات الجنسية يعيشون داخل البلاد؛ إلا أن الحكومة استمرت خلال العام في تحسين إجراءات التجنيس لعديمي الجنسية (المعروفين بالبدون). إذ قامت الحكومة يوم 24 أيار/ مايو بمنح الجنسية لسبعين فردكانوا من قبل من عديمي الجنسية وذلك مقارنة بواحد وخمسين شخص في عام 2008.

يحصل الشخص عادة على جنسيته من والديه. ولا يحصل أبناء المرأة المواطنة المتزوجة من غير مواطن على الجنسية عند الولادة؛ ولكن بإمكان المرأة المواطنة في هذه الحالة التقدم بطلب منح الجنسية لأطفالها، وبشكل عام تقوم الحكومة بالموافقة على طلبها. ويجوز للمرأة الأجنبية التي تتزوج من مواطن الحصول على الجنسية بعد مرور 10 سنوات على زواجها، كما يجوز لأي شخص الحصول على جواز سفر عن طريق قرار رئاسي رسمي. وقد توجهت لجنة من وزارة الداخلية في 27 تموز/ يوليو، إلى القاهرة للقاء 22 طفلا من آباء إماراتيين وأمهات مصريّات. وكانت اللجنة مكلفة بتطبيق توجيهات وزارية للتحقّق من الأبوة التي تعطي لهؤلاء الأطفال خيار الحصول على إقامة داخل البلاد، كما سافرت اللجنة إلى سورية والهند لمراجعة عدد من الحالات المتعلقة بالجنسية.

قامت الحكومة بتسجيل ولادات من بين البدون ولكنها لم تمنح الجنسية للأطفال. ويفتقر معظم البدون إلى الجنسية لأنهم لم يكن لديهم الانتماء القبلي التفضيلي المستخدم لتحديد المواطنة حين تأسست البلاد. ودخل آخرون منهم البلاد، بشكل شرعي أو غير شرعي، بحثا عن عمل. وقد تعرض البدون للتمييز في العمل وكانت لديهم إمكانية محدودة للحصول على الرعاية الطبية والتعليم. وكانت قدرتهم على الحركة داخل البلاد وخارجها مقيدة بدون وجود جواز سفر أو وثائق هوية أخرى.

القسم 3- احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يكفل القانون للمواطنين حق تغيير حكومتهم بطريقة سلمية. ولم تكن هناك انتخابات عامة أو مؤسسات ديمقراطية ولم يتمتع المواطنون بحق تكوين الأحزاب السياسية.

الانتخابات والمشاركة السياسية

قامت هيئات انتخابية مكوّنة من 6,689 عضو، في عام 2006، بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المكون من 40 مقعد. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2008، أعلن المجلس الأعلى للاتحاد تعديلاً دستورياً تم بموجبه تمديد فترة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من سنتين إلى أربع سنوات.

توجد السلطات الاتحادية التنفيذية والتشريعية في يد المجلس الأعلى للاتحاد، وهو هيئة مكوّنة من حكام الإمارات السبع الذين ورثوا الحكم، ويتم من بين أعضائه انتخاب رئيس البلاد ونائبه. وتُتخذ القرارات على المستوى الاتحادي بصفة عامة بإجماع الحكام وأسرهم والأسر البارزة الأخرى. وتقوم الأسر الحاكمة من خلال التشاور مع الشخصيات القبلية البارزة الأخرى باختيار حكام الإمارة الجدد.

وعلى الرغم من عدم امتلاك المجلس الوطني الاتحادي لأي سلطة تشريعية، فهو يقوم بصفة عامة بمراجعة جميع مسوّدات القوانين والمراسيم الاتحادية قبل تبنيها رسميا من قبل المجلس الأعلى للاتحاد. ويمكن للمجلس الوطني الاتحادي إعادة القوانين بهدف تعديلها، كما أن للمجلس سلطة مساءلة أي وزير في الحكومة. وقد طالب أعضاء حاليون وسابقون بالمجلس الوطني الاتحادي خلال هذا العام بسلطات تشريعية أكبر.

وعلى الرغم من وجود قوانين لا تشجع النشاط السياسي للمرأة، كانت بعض النساء، معظمهن على المستوى الاتحادي، ناشطات في الحياة السياسية. فقد تم تعيين أربع نساء في مناصب وزارية بمجلس الوزراء؛ وعملت تسع نساء، واحدة منهن منتخبة، في المجلس الوطني الاتحادي؛ وشغلت العديد من النساء مناصب كممثلات للادعاء العام أو كقاضيات. وفي إمارة الشارقة، احتلت النساء 7 مقاعد في مجلس الشورى المكون من 40 مقعدا، وشغلت امرأتان منصب مدير في إدارتين محليتين. ولم تتبوّأ أي امرأة منصبا حكوميا رفيعاً غير اتحادي في أي من الإمارات الأخرى، وشكلت المرأة 17% فقط من الهيئة الانتخابية المكونة من أقل من 7000 شخص تم اختيارهم اختيارا دقيقا من قبل حكّام الإمارات كي يصوتوا في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي.

لم تتبوأ الأقليات بما فيها الشيعة مناصب اتحادية رفيعة باستثناء السلك القضائي. وكان بعض القضاة من الأجانب المتعاقدين.

القسم 4 – الفساد الرسمي والشفافية على مستوى الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد الرسمي؛ وقد نفذت الحكومة عموماً القانون بشكل فعال. وقيل ان الفساد الحكومي حدث على المستوى الإداري ولم تكن هناك قوانين تفرض على المسئولين العموميين الكشف عن أموالهم.

تم في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، تبرئة وزير سابق كانت قد أعيدت محاكمته بتهم الاحتيال وخيانة الثقة العامة لمزاعم متعلقة بالنصب على امرأة لبنانية في ميراثها من أخيها المتوفىّ. وفي بداية العام، تم إبراء ذمة الوزير من تهمة خيانة الثقة العامة ولكن صدرت بحقه عقوبة بالسجن سنتين بتهمة الاحتيال.

قام ديوان المحاسبة في تشرين الأول/ أكتوبر 2008 بإعادة مبلغ قدره حوالي 300 مليون درهم (82 مليون دولار) للخزانة كان الموظفون قد قاموا باختلاسه. ولم تتوفر أي معلومات بحلول نهاية العام عن مصير هؤلاء الموظفين.

يكفل القانون إمكانية وصول الجمهور العام للمعلومات الحكومية والاطلاع عليها، إلا أن الحكومة طبقت هذا البند بشكل انتقائي. و كانت طلبات الحصول على المعلومات عادة لا تحظى بأية استجابة.

القسم 5 – موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

لم تسمح الحكومة بشكل عام للمنظمات بالتركيز على القضايا السياسية. وقد كانت هناك منظمتان محليتان معترف بهما لحقوق الإنسان هما: جمعية حقوق الإنسان الإماراتية شبه المستقلة، والتي ركزت على قضايا حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بأمور مثل حقوق العمال وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية وسلامة المساجين ومعاملتهم بشكل إنساني؛ وهناك لجنة حقوق الإنسان بجمعية الحقوقيين وهي مدعومة حكومياً وقد ركزت على التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وعقدت ندوات وحلقات نقاش كانت خاضعة لموافقة الحكومة. وعلى الرغم من تقلي مدعي عام حكومي رئاسة جمعية حقوق الإنسان الإماراتية، فان المنظمة باشرت نشاطها عموماً بدون تدخل حكومي، عدا عن انطباق الشروط الخاصة بالجمعيات عليها. وقد قام أعضاء من جمعية حقوق الإنسان الإماراتية بلقاء مسؤولين من وزارة الداخلية وسجناء خلال زيارتهم لعدد من منشآت الاحتجاز.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، خلال العام، برفض طلب جمعية الحقوقيين للانضمام إلى التحالف العربي للتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والى النقابة الدولية للمحامين، كما منعت الحكومة أعضاء لجنة حقوق الإنسان بجمعية الحقوقيين من السفر لحضور اجتماعات خارج البلد، بما فيها اجتماعات نقابة الحقوقيين العرب، ونقابة الحقوقيين الخليجيين.

لم تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بإنشاء مكاتب لها داخل الدولة، ولكنها سمحت لممثليها بزيارة البلاد على أساس محدود. ولم تكن هناك معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات غير حكومية الدولية.

تعاونت الحكومة بشكل عام مع منظمات دولية أخرى، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وقبلت الحكومة في 12 كانون الثاني/ يناير، بتوصية رفعتها مجموعة عمل المراجعة

الدورية العالمية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم بدعوة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالاتجار بالبشر لزيارة البلاد. ولم تكن هذه الزيارة قد تمت بحلول نهاية العام. وقد احتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بمقرّ له داخل البلاد، وقامت الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر باستضافة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني ببيع الأطفال، ودعارة الأطفال، واستغلالهم في المواد الإباحية.

القسم 6 – التمييز وإساءة المعاملة المجتمعية والاتجار بالأشخاص

ينصّ الدستور على المساواة أمام القانون بصرف النظر عن العرق، أو الجنسية، أو الوضع الاجتماعي، ويحظر القانون التمييز على أساس الإعاقة؛ وبرغم ذلك كان هناك تمييز قانوني وثقافي مضى بدون عقاب.

المرأة

يُعاقب الاغتصاب بالموت بمقتضى قانون العقوبات ، إلا أن شروط الإثبات الصعبة للغاية بالمحاكم الشرعية كانت تعني صدور عدد قليل من الإدانات. ولا يتعرض قانون العقوبات بصفة خاصة لاغتصاب الزوج لزوجته.

كانت مسألة سوء معاملة المرأة داخل الأسرة واسعة الانتشار، وقد شمل ذلك سوء معاملة الزوج لزوجته. ويجيز قانون العقوبات للرجل، وفقاً لتقديره، استخدام الوسائل المادية، بما في ذلك العنف، ضد الإناث والقُصّر من أعضاء الأسرة. ومع ذلك يمكن رفع دعاوى بإساءة المعاملة الأسرية على اعتبار أنها اعتداء دون نية القتل، يعاقب عليه القانون بعشر سنوات حبس إذا أسفر عن الموت، وسبع سنوات حبس في حالة إحداث إعاقة دائمة، وسنة واحدة حبس عند وقوع إصابة مؤقتة. ويحق لضحية إساءة المعاملة الأسرية التقدم بشكوى إلى وحدات الشرطة الموجودة داخل المستشفيات العامة الكبرى. كما أن الأخصائيات والمستشارات الاجتماعيات – وهن عادة من النساء – لديهن مكاتب في المستشفيات العامة وفي أقسام الشرطة. إلا أن النساء كثيرا ما كن يترددن في توجيه اتهامات رسمية متعلقة بإساءة المعاملة وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية. وقد كانت هناك عدة تقارير تفيد بأن مسئولي الشرطة رفضوا حماية النساء، بل على العكس من ذلك شجعوهن على العودة إلى بيوتهن. وفي بعض الحالات اتصلت السلطات بالأزواج المزعوم قيامهم بإساءة معاملة زوجاتهم لاصطحاب زوجاتهم إلى منازلهن. وفي بداية هذا العام، افتتحت أبو ظبي مأوى جديد لخدمة ضحايا الاتجار بالأشخاص والعنف المنزلي.

لم تكن هناك تقارير محددة عن وقوع جرائم قتل دفاعا عن الشرف وإن كانت هناك شائعات عن وقوع هذه الجرائم في أوساط الجاليات الأجنبية المسلمة.

إن الدعارة هي تصرف غير قانوني، إلا أن ممارستها أصبحت مشكلة متنامية في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في دبي. وعلى الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بوجود الدعارة، فلن الحكومة لم تتعرض علناً لهذه القضية. وقد أفادت وسائل الإعلام خلال العام عن عدة حالات اعتقال بتهمة ممارسة الدعارة، والاتجار، وإدارة بيوت للدعارة.

وقد نشرت الصحف خلال العام تقارير صحفية عن اعتقال رجال ومحاكمتهم بسبب تحرشهم بالنساء في الأماكن العامة. إذ يحظر قانون العقوبات التعرض لأي شخص علناً "بالإهانة أو التحقير"، وتصل العقوبة في هذه الحالة إلى سنة واحدة في السجن كحد أدنى، وتصل إلى 15 سنة كحد أقصى إذا كانت الضحية دون سن 14 سنة. ويؤدي اقتراف فعل "فاضح" يخدش الحياء وقواعد الأدب إلى سجن المُدان لمدة ستة شهور، ويُعاقب من "يهين المرأة بالكلام أو بالفعل في الطريق العام" بالسجن لمدة قد تصل إلى سنة واحدة ودفع غرامة مالية قيمتـــها 10,000 درهم (2,700 دولار).

للأزواج والإفراد حق تقريرعدد الأطفال والمدة الفاصلة بينهم، وتوقيت الإنجاب، والوسائل المستخدمة لذلك على نحو مسؤول وحرّ، وبدون التعرض للتمييز، أوالإكراه والعنف. وبحسب مكتب الإحصاء السكاني فان 99 بالمائة من الولادات تمت بحضور طاقم طبي كفوء. ولم تتوفر معلومات حول ما إذا كانت هؤلاء النسوة قد تلقين زيارات طبية بعد الولادة. ولم تتوفر إحصائيات عن استخدام وسائل منع الحمل الحديثة من قبل النساء المتزوجات وغيرهن؛ ولكن أشارت التقارير إلى أن مختلف وسائل منع الحمل كانت متوفرة على نطاق واسع. ولم تتوفّر معلومات عن نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعن علاج الأمراض المنقولة جنسيا لدى المرأة.

تعرضت المرأة للتمييز القانوني والاقتصادي. وتم تطبيق تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة. وقد حُرمت النساء المسلمات من الزواج بغير المسلمين. ولم تتمكن النساء المواطنات المتزوجات من رجال من غير المواطنين من نقل الجنسية تلقائيا لأطفالهن، وذلك خلافاً للرجال. ويجُيز القانون للرجل أن يتزوج من عدد من النساء يصل إلى أربع نساء. وعادة ما يكون نصيب المرأة في الميراث أقل من الرجل بحسب تفسير الحكومة للشريعة. فعلي سبيل المثال، قد يرث الابن ضعف ما ترثه الابنة عند وفاة أحد الوالدين.

كان من الصعب على المرأة الحصول على الطلاق، إذ عليها أن تثبت أن زوجها تسبّب لها في ضرر جسدي أو معنوي، أو هجرها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، أو لم ينفق عليها أو على أطفالهما. وكوسيلة بديلة، يمكن للمرأة الحصول على الطلاق بدفع تعويض أو بالتخلي عن المؤخر للزوج. ويمنح القانون للرجل المطلّق حضانة البنات بعد سنّ الثالثة عشر، والأولاد بعد سن العاشرة.

تعتبر الزنا جريمة، وللحكومة أن تقوم بسجن وترحيل النساء غير المواطنات اللاتي يحملن من جراء الزنا. وقد كان إنكار الأبوة مشكلة برزت في المحاكم. وعلى الرغم من تحليل الحمض النووي الذي يثبت الأبوة، فلم يكن للمحاكم سلطة إجبار الرجل على القبول بمسؤولية الأبوّة. وقد كانت أمهات هؤلاء الأطفال، في غياب أب معترف به، عرضة لتبعات قانونية بتهمة الزنا.

لا يوجد قانون يمنع المرأة من العمل أو من امتلاك الأعمال التجارية، ولا يحق للرجل وفق تفسير الحكومة للشريعة أن يمنع زوجته من العمل إذا ما كانت تعمل حين تم الزواج بها، ولكن يُقال أن بعض الأزواج لم يلتزموا بذلك. ولم تحصل النساء اللاتي عملن خارج المنزل أحياناً على نفس المزايا التي حصل عليها الرجل. ويُقال أيضاً أن النساء قد تعرضن للتمييز في الترقية.

شكلت الفتيات حوالي 75 بالمائة من مجموع طلبة الجامعات. والتعليم المختلط محظور في المدارس العامة والجامعات عدا برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بجامعة الإمارات العربية المتحدة. و لكن العديد من المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمؤسسات تسمح بالتعليم المختلط.

واصلت الحكومة بذل الجهود لدمج النساء بصورة أكبر في المجتمع. وفي 17 آيار/ مايو، أدت قاضيتان جديدة قسم الوظيفة. وفي 30 حزيران/ يونيو، بدأت 24 مفتشة تابعة لوزارة العمل عملهن، مما رفع العدد الكلي للمفتشات إلى 75 مفتشة. وقد شكلت النساء 10 بالمائة من أعضاء السلك الدبلوماسي للبلاد.

الأطفال

سجلت الحكومة المواليد من البدون، ولكنها لم تمنح الجنسية للأطفال.

التعليم إلزامي حتى الفصل الدراسي التاسع؛ ولكن لم يتم تنفيذ القانون الخاص بالتعليم الإلزامي، ولم يتوجه بعض الأطفال إلى المدارس. ويمكن للأطفال غير المواطنين التسجيل في المدارس العامة فقط إذا كانت علاماتهم في امتحانات القبول لا تقل عن 90 بالمائة. وقد وفرت الحكومة التعليم الأساسي بالمجان للمواطنين ولكن ليس لغير المواطنين. ولم يكن التعليم بالمدارس العامة مختلطاً بعد مرحلة الحضانة. ووفقاً للإحصاءات، كانت الفتيات والنساء في كل مجموعة عمرية أكثر نجاحا من الناحية الأكاديمية ووصلن إلى مستويات تعليمية أعلى من نظرائهن من الذكور.

لم تكن الإساءة إلى الأطفال شائعة، على الرغم من وجود بعض الأدلة على أن التأثيرات المجتمعية حالت دون الإبلاغ عن بعض الحالات. ويحمي القانون الأطفال من إساءة المعاملة والاتجار، وتوفر الحكومة بعض أماكن الإيواء والمساعدات للضحايا. ولا يتعرض القانون إلى موضوع ختان الإناث، الذي مارسه بعض الصوماليين والعُمانيين والسودانيين الأجانب المقيمين في البلاد. وتحظر وزارة الصحة على المستشفيات والعيادات إجراء عمليات ختان الإناث، إلا أن بعض العيادات الخاصة في الإمارات الشمالية والمناطق الريفية استمرت في إجراء هذه العملية.

الاتجار في الأشخاص

يحظر القانون الاتجار في الأشخاص لأي سبب كان. إلا أن الاتجار بالأشخاص ظل يشكل مشكلة خطيرة. وقد كانت البلاد مقصدا للرجال والنساء والأطفال من جنوب، وجنوب شرق وشرق آسيا، وأوروبا الشرقية، وإفريقيا، والشرق الأوسط من أجل الاستعباد القسري والاستغلال الجنسي. كما كانت البلاد نقطة عبور للنساء المتاجر بهن إلى عمان والرجال إلى العراق.

وقد هاجرت بعض النساء بمحض إرادتهن من الهند وباكستان وسريلانكا وبنجلادش واندونيسيا وإثيوبيا وإريتريا والفليبين للعمل كخادمات في المنازل، و لكن البعض منهن واجهن الاسترقاق على أساس الدين من قبل من قاموا بتوظيفهن، وواجهن ظروف الاستعباد القسري، مثل العمل لساعات طويلة للغاية دون أجر؛ والإساءة لهن لفظيا أو نفسيا أو جسديا أو جنسيا؛ وتقييد تنقلاتهن. وقد خضع الرجال من الهند وسريلانكا وبنجلاديش وباكستان، الذين جاءوا إلى البلاد للعمل في قطاع البناء، أحيانا إلى الاستعباد القسري وإلى الاسترقاق على أساس الدين لدفع تكاليف توظيفهم. وكان من المألوف، رغم كونه غير قانوني، أن يحتفظ رب العمل بجوازات سفر العمال. وقد أعتقد المراقبون أن كفلاء التوظيف من السكان المواطنين والعاملين في مجال الاتجار بالأشخاص في الخارج قد تشاركوا في الاتجار بالنساء والفتيات وإحضارهن إلى البلاد، خاصة إلى دبي، لأغراض الاستغلال الجنس التجاري. وقد يعد المتاجر بالأشخاص الضحية بتوفير فرصة عمل قانونية لها ويزودها بجواز سفر مزور بعد دخول الضحية إلى البلاد بتأشيرة زيارة أو بتأشيرة عمل. وقد يرغم كفيل التوظيف المحتال الضحية على الخضوع للاستغلال الجنسي التجاري.

حكمت إحدى المحاكم، في 22 كانون الأول/ ديسمبر، على زوج عراقي وزوجته بالسجن لمدة 3 سنوات بتهمة الإتجار بالأشخاص. وزعم أن الزوجان اشتريا فتاة عراقية عمرها 13 عاما من والديها العراقيين في سوريا وأحضراها إلى البلاد لتعمل في مجال الدعارة.

ينص القانون على عقوبات لأولئك الذين أدينوا بالاتجار في الأشخاص، سواء لأسباب الاستغلال الجنسي التجاري أو الاستعباد القسري. وعلى الرغم من أن الدولة لاحقت قضائيا، بحلول نهاية العام، أكثر من ثلاثين قضية للاتجار في الأشخاص بهدف الاستغلال الجنسي، غير أنه لم تجر ملاحقات تتعلق بالاتجار في الأشخاص بهدف العمالة أو التوظيف. وقد تراوحت عقوبات السجن بين ثلاث إلى عشر سنوات لمن أدينوا بالاتجار في البشر، وتم الحكم مؤخرا في قضيتي إدانة بالاتجار في البشر بعقوبة السجن مدى الحياة وقد كانت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر، بالتنسيق مع مؤسسات تطبيق القانون والوزارات الحكومية، هي الجهة المسؤولة عن مكافحة الاتجار في الأشخاص. وقامت الحكومة بتنسيق جهود مكافحة الاتجار في البشر مع وزارات العمل في دول المصدر، وبحلول نهاية العام،كانت قد توصلت إلى اتفاقيات مع الهند، وباكستان، والفليبين، وسريلانكا، وبنجلاديش، ونيبال، والصين، وتايلند. وتوجب الاتفاقيات انخراط وزارات العمل بالحكومة والمكاتب المناسبة الأخرى في توفير عقود العمل للعمال الأجانب، كوسيلة للتقليل من دور وكالات التوظيف الخاصة غير القانونية.

يُعتقد أن ضحايا الاتجار في البشر الذين لم يتقدموا أنفسهم للسلطات قد رُحلوا بتهم جنائية دون الحصول على خدمات حماية أو دون أن يستطيعوا التقدم بشهاداتهم ضد الذين تاجروا بهم. وكانت هناك تقارير من سفارات أجنبية أفادت بأن بعض دوائر الشرطة قد ضغطت على الضحايا لعدم تقديم شكاوى ضد مستخدميهم، أو أنها ساعدت أرباب العمل من أجل ترحيل الضحايا إلى بلادهم قبل أن يتمكنوا من تقديم شكاواهم الجنائية. أما الضحايا الذين لم يتمكنوا من تقديم الأدلة على الإتجار، فكانوا يحصلون في بعض الأحيان على الطعام والمأوى إلى حين حصولهم على وثائق السفر للعودة إلى بلدانهم. وقد قام

مكانان للإيواء على الأقل، أحدهما في دبي والآخر في أبو ظبي، بمساعدة ضحايا الاستغلال والاتجار في البشر. وتم في 2 حزيران/ يونيو إغلاق مدينة الأمل، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة في البلاد التي تأوي النساء.

زادت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر من جهودها للقضاء على الاتجار من خلال حملات التوعية في وزارات العمل والسفارات في الخارج، وتدريب موظفي هيئات تطبيق القانون، وتنسيق جهود الحكومة. وقد عينت الحكومة في شهر كانون الثاني/ يناير مدعين عامين إضافيين في اللجنة للمساعدة في التعرف على المتاجرين وملاحقتهم قضائيا. وفي الخامس والعشرين من شباط/ فبراير قام خبراء من المنظمة الدولية للهجرة بتدريب ضباط في هيئات تطبيق القانون وممثلين عن المنظمات غير الحكومية على التعرف على الأشخاص المتاجر بهم، وعلى المتاجرين، وعلى أساليب إجراء المقابلات مع الضحايا.

واصلت الحكومة تنفيذ برنامج مع اليونيسف ودول أخرى لإعادة فرسان الجمال السابقين إلى بلدانهم وتأهيلهم. وفي الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر، قدمت الحكومة تمويلا للتأهيل التعليمي والمهني لألف قاصر من فرسان الجمال السابقين، الذين تمت إعادتهم سابقا إلى باكستان. وفي شهر أيار/ مايو سافر مسؤولون إلى بنجلاديش لتقديم 1.43 مليون دولار كتعويضات توزع على 879 من فرسان الجمال السابقين.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع تقرير الاتجار في الأشخاص الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنويا في الموقع الإلكتروني: www.state.gov/g/tip.

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص من ذوي الإعاقات الجسمانية والعقلية. وتوفر أغلب المباني العامة، بمقتضى القانون، شكلاً من أشكال المداخل الخاصة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولم ترد أنباء عن حوادث تمييز ضد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة سواء في التوظيف أو التعليم؛ ولكن يُقال أن الرعاية الصحية التي تقدمها خمسة مراكز تأهيل اتحادية تابعة لوزارة العمل، وكذلك تلك التي تقدمها المراكز الخاصة، لم تكن ملائمة. وعلاوة على ذلك، لم تكن المراكز العامة متاحة لغير المواطنين.

كانت هناك إدارات متنوعة في وزارتي العمل والتعليم مسؤولة عن حماية حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد عملت الحكومة بفاعلية من أجل حصولهم على تلك الحقوق. وقد تم تخصيص نسبة 1% من جميع الوظائف في الحكومة الاتحادية للأشخاص من ذوى الاحتياجات الخاصة، وخصصت لهم حكومة إمارة أبو ظبي 2% من الوظائف الحكومية في الإمارة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

حوالي 80 بالمائة من السكان المقيمين هم من غير المواطنين المنحدرين بالأساس من أصول تعود إلى شبه القارة الهندية. وكان التمييز الاجتماعي ضد غير المواطنين شائعاً، وحدث في غالبية جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظف والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الطبية. وعلى الرغم من أن الحكومة تعهدت بتحسين مستويات المعيشة لكل المقيمين، لم يكن هناك الكثير من البرامج لتحسين ظروف غير المواطنين.

اساءة المعاملة والتمييز وأعمال العنف إستناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية داخل المجتمع

يُجرم كل من القانون المدني والشريعة الإسلامية الممارسات الجنسية للمثليين، وتحدد الشريعة الإسلامية الإعدام كعقوبة للأفراد الذين يمارسون النشاطات المثلية برضاهم. هذا و قد وردت تقارير خلال السنة بأن الحكومة قامت بترحيل والحكم بالسجن على بعض الأفراد للمجاهرة بأنهم مثليون.

إن ارتداء ملابس الجنس الآخر هو مسألة تعرض من يقوم بها للعقاب بمقتضى القانون. وقد قامت الحكومة بترحيل المقيمين الأجانب الذين كانوا يرتدون ملابس للجنس الآخر وأحالت المواطنين إلى الإدعاء العام. وقد أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية في الثالث من آب/ أغسطس حملة اجتماعية للتوعية وعرضت تقديم العلاج النفسي والاستشارات الاجتماعية لمكافحة ميل الفتيات لارتداء ملابس الرجال.

أشكال أخرى من العنف أو التمييز في المجتمع

تعرض المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبأمراض أخرى للتمييز. وكانت هناك تقارير تتسم بالمصداقية تفيد بأن مسئولي الحكومة كانوا يمارسون التمييز ضد السجناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) من خلال رفض منحهم عقوبات مخففة أو رفض السماح بإطلاق سراحهم على نحو مشروط على غرار ما حصل عليه سجناء آخرون لديهم سجلات مشابهة. وقد حُرم المقيمين من غير المواطنين المصابين بأمراض الايدز، والتهاب الكبد الوبائي من نوع ب و ج، ومرضى السل الرئوي من كل المزايا الصحية، وجرى احتجازهم بالمحجر الصحي، وترحيلهم.

القسم 7 – حقوق العمال

أ –حق تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها

لا يسمح القانون للعمال بتكوين النقابات أو الانضمام إليها، ولم يكن هناك أي نقابات في البلاد. وقد كانت هناك منظمات مهنية، كرابطة المحامين مثلاً؛ ولكن كان عليها الحصول على موافقة الحكومة قبل انضمامها إلى هيئات دولية.

ولا يحظر القانون بشكل صريح إضراب عمال القطاع الخاص، ولكنه يجيز لرب العمل فصل العامل بسبب الإضراب عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تقوم بإلغاء تصريح عمل أي عامل أجنبي وأن ترحله لمدة تصل إلى عام واحد في حال تغيبه عن العمل لأكثر من سبعة أيام دون سبب مشروع. وتحظر الحكومة على موظفي القطاع العام

الإضراب عن العمل وذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومي. ويحق لموظف القطاع العام أن يتقدم بتظلم إداري أو بدعوى أمام المحاكم المدنية لحل نزاع أو شكوى تتعلق بالعمل؛ غير انه لم يتوفر دليل على وجود أي تظلم أو دعوى من هذا القبيل.

لم تعاقب الحكومة، بشكل عام، العمال لمشاركتهم في تظاهرات سلمية تم تنظيمها احتجاجاً على عدم دفع أجورهم. وقامت الحكومة خلال العام بتفريق احتجاجات سلمية. وقد تم تنظيم تظاهرتان عماليتان رئيسيتان فقط خلال العام شارك فيهما ألف وخمسمئة شخص، مقارنة بسبع تظاهرات على الأقل شارك فيها عشرة آلاف متظاهر في عام 2008. وتمحورت غالبية التظلمات حول الأجور غير المدفوعة وظروف العمل الخطيرة على الصحة أو التعسفية. وقد قامت وزارة العمل عموماً بالاتصال بصاحب العمل، الأمر الذي عادة ما أسفر عن تسوية شخصية للقضية.

قام حوالي 300 عامل أجنبي في دبي بالإضراب في 25 تشرين الأول/ أكتوبر احتجاجاً كما زعموا على عدم دفع أجورهم خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وفي 31 آب/ أغسطس احتج قرابة 1200 عامل أجنبي في دبي بسبب تدني أجورهم وتقليص عدد ساعات عملهم الإضافية. وقد استجابت شرطة دبي ومسؤولو وزارة العمل على الفور للمظاهرتين وقاموا بتفريق المتظاهرين سلمياً.

ب – الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

يحق للموظفين المشمولين بقانون العمل -- الذي يستثنى خدم المنازل وعمال القطاعين الزراعي والحكومي -- أن يتقدموا بشكاوى وظيفية جماعية لدى وزارة العمل التي تلعب دور الوسيط بين أطراف النزاع. ويجوز للموظفين أن يحيلوا النزاعات العالقة إلى نظام محاكم العمل، والذي يرفعها بدوره إلى مجلس المصالحة. وفي الواقع، تمت تسوية غالبية القضايا عن طريق الوساطة المباشرة. وقد منحت الحكومة بعض الجمعيات المهنية، التي يكون غالبية الأعضاء فيها من المواطنين، حرية محدودة للتعبير عن القضايا المتعلقة بالعمل، و تقديم الإلتماسات للحكومة من أجل تصحيح الأوضاع، ورفع المظالم للحكومة. ويجوز للعمال الأجانب أيضاً الانتساب إلى هذه الجمعيات المهنية، غير أنهم لا يتمتعون بحق التصويت أو تولي مناصب في مجالس إدارتها.

لا تخضع الشركات التجارية الموجودة في مناطق التجارة الحرة لقوانين العمل. ولا تقوم وزارة العمل بتنظيم هذه المناطق، بل أن لهذه المناطق إدارات العمل الخاصة بها. ولا يُسمح بالنقابات والإضرابات في مناطق التجارة الحرة.

ج – حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمالة الأطفال. إلا انه كانت هناك حالات وقعت فيها مثل هذه الممارسات، وبشكل أساسي بين غير المواطنين.

استمر بعض وكلاء العمالة في جلب العديد من العمال الأجانب إلى البلاد للعمل في ظل ظروف عماله قسرية أو إجبارية، ولا تزال ترد تقارير عن حالات انتحار في صفوف العمال. وقد تم إحضار بعض النساء إلى البلاد عن طريق وعود

خادعة بالتوظيف القانوني، وتم دفعهن إلى ممارسة الدعارة. كما كان العمال من ذوي الأجور المنخفضة غير الماهرين أو شبه الماهرين أيضاً من ضحايا استبدال العقود، وكان ذلك يحدث عندما يكون العامل قد عُرضت عليه وظيفة معينة، غير أن تأشيرة العمل الصادرة له تكون بشأن وظيفة مختلفة.

لم يحصل العمال الأجانب في مرات كثيرة على أجورهم وقد أمتد ذلك في بعض الأحيان إلى فترات طويلة. وبغية الحد من مشكلة الأجور غير المدفوعة، وقعت وزارة العمل والمصرف المركزي في حزيران/ يونيو على مذكرة تفاهم يسرت عملية دفع أجور العمال بواسطة التحويلات المصرفية المباشرة. وفي 26 آب/ أغسطس، أعلنت الحكومة أن 500,000 عامل أصبحوا يتلقون أجورهم بهذه الطريقة وحددت تاريخ 31 أيار/ مايو 2010 موعداً نهائياً لجميع أرباب العمل لاعتماد النظام الذي سيشمل أكثر من أربعة ملايين عامل.

كان بعض خدم المنازل والعاملين في مجال الزراعة عرضة لما كان في الواقع عمل إلزامي غير مدفوع الأجر من أجل تسديد نفقات توظيفهم إلى أرباب عملهم. كما قام أرباب العمل بشكل روتيني باحتجاز جوازات سفر موظفيهم ما أدى إلى تقييد حاد لحرية حركتهم. وقد تم تسجيل حالات متزايدة مُنع خلالها الموظفون من تغيير وظائفهم لأن عقودهم تنص على حظر عملهم لصالح "جهة منافسة" لمدة ستة أشهر بعد انتهاء عملهم الأصلي. وكانت الطريقة الوحيدة لتجاوز حظر الأشهر الستة هي الحصول على رسالة "عدم ممانعة" من قبل رب العمل الأصلي. وقد رفض بعض أرباب العمل توقيع هذه الرسالة كإجراء عقابي للموظف بسبب خسارتهم له لصالح جهة أخرى. وقد وضعت وزارة العمل بعض الاستثناءات خلال العام بعدم الإلزام بتوفير رسائل "عدم الممانعة" إذا كان العامل قد أمضى فترة ثلاثة أعوام كاملة في الوظيفة الأصلية أو إذا لم يقم رب العمل بدفع الأجر. وقد أفادت وسائل إعلام إماراتية وهندية في شهر تموز/ يوليو بأن أكثر من مئة عامل في مخيم للعمال خارج أبو ظبي باتوا عالقين (في البلاد) دون عمل ولا أجور ولا وثائق إقامة شرعية، بعد إفلاس كفيل توظيفهم. وقد تولت الجمعيات الخيرية المحلية توفير الغذاء للعمال الذين لجأوا إلى المحاكم لمساعدتهم.

د. حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن التوظف

يحظر القانون توظيف من هم دون الخامسة عشرة من عمرهم، ويتضمن بنوداً خاصة بتوظيف من تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشر والثامنة عشر، بما في ذلك الأطفال الأجانب المقيمين البالغين من العمر ستة عشر عاماً وأكبر. ووزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق هذه اللوائح وقد قامت عموماً بتطبيقها بشكل فعال. إلا أنه وردت تقارير نادرة عن وجود أطفال أجانب دخلوا البلاد بموجب تصاريح عمل والديهم ثم تعرضوا بعد ذلك لضغوط من أجل العمل.

هـ – ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حدّ أدنى محدد للأجور، مما يترك جزءً كبيراً من قوة العمل دون أجور تكفي لما هو أكثر من توفير الحد الأدنى المطلوب للمعيشة. وقد تم تقدير الأجور، والتي تعتمد على الوظيفة وعلى رب العمل، بمبلغ 400 درهم (110 دولار) في الشهر على الأقل بالنسبة لخدم المنازل أو العمال الزراعيين، و600 درهم (164 دولار) في الشهر لعمال البناء. أما ذوي المهارات الرفيعة و الموظفين ذوي الياقات البيضاء، فكانت رواتبهم بشكل عام مرتفعة عن ذلك .

يصل عدد ساعات يوم العمل، طبقا لقانون العمل، إلى ثماني ساعات في اليوم، واسبوع العمل ستة أيام. ولكن هذه المعايير لم تطُبق. وكانت هناك قوانين تنظم الحد الأدنى لفترات الراحة وساعات العمل، والتي اختلفت حسب طبيعة العمل. ولم تكن هناك أحكام قانونية تقتضي من أرباب العمل صرف أجور عن ساعات العمل الإضافية، ولم تكن هناك أيضاً أحكام تحظر إرغام العاملين على العمل ساعات إضافية كثيرة تتجاوز طاقتهم. ويدخل خدم المنازل في نطاق اختصاص وزارة الداخلية التي تملك مكتباً خاصاً لمساعدتهم، على الرغم من أن قوانين العمل المعمول بها حالياً لا تنظم عمل خدم المنازل. وقد جعلت ظروف العمل غير المقننة خدم المنازل عرضة للعمل لساعات طويلة وتلقي أجور زهيدة.

تشترط وزارة العمل حصول معظم العمال الذين يعملون في الهواء الطلق على إستراحة بين الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً والثالثة بعد الظهر خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، وهما الشهران الأشد حراً طوال العام؛ لكن قطاع النفط وشركات تصنيع الأسفلت والإسمنت إلى جانب شركات أخرى، لم تكن ملزمة بإعطاء موظفيها فترة الراحة هذه ما جعل العمال عرضة لخطر الإصابة بالإعياء جراء الحر. وقامت الحكومة بشكل روتيني بتغريم الشركات التي تنتهك قانون إستراحة الظهيرة ونشرت إحصاءات حول مدى الإلتزام بها. وعند إرتكابها المخالفة الأولى تغرّم الشركة بدفع مبلغ 10,000 درهم (2,725 دولار) ويحظّر عليها إصدار تصاريح عمل جديدة لمدة ثلاثة أشهر. وتؤدي المخالفة الثانية إلى غرامة مالية بقيمة 20,000 درهم (5,450 دولار) وستة أشهر من الحظر. أما المخالفة الثالثة فيترتب عنها غرامة بقيمة 30,000 درهم (8,175 دولار) وحظر لمدة عام على التصاريح الجديدة. وفي حزيران/ يونيو خصصت وزارة العمل خطاً هاتفياً ساخناً مجانياً للعمال لإبلاغ السلطات عن الشركات التي تنتهك قانون إستراحة العمل أو تتأخر في دفع المستحقات.

يفرض القانون على أرباب العمل توفير بيئة آمنة لموظفيهم للعمل والعيش؛ ولكن ورغم الزيادات الأخيرة في أعداد مفتشي وزارة العمل فإن الحكومة لم تفرض بشكل موحد معايير الصحة والسلامة. ففي 30 حزيران/ يونيو عينت الوزارة 134 مفتشاً إضافياً في مجال الصحة والسلامة، بحيث فاق عددهم الإجمالي الأربعمئة. وقد أجريت على مدار العام جولات تفتيش على مواقع الإنشاءات الجديدة، وفرضت بنتيجتها غرامات مالية على أرباب العمل الذين إنتهكوا قوانين سلامة بيئة العمل أو إستراحة الظهيرة. كما وظفت الوزارة أيضاً مترجمين لغويين لمساعدة العمال الأجانب على فهم الإرشادات الخاصة بالعمل.

ورغم الجهود المبذولة لتحسين المنشآت السكنية، فإن بعض العمال الأجانب والمحدودي الكفاءات ظلوا يواجهون ظروفاً معيشية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بما فيها الإقامة في شقق سكنية مكتظة أو في "مخيمات للعمال" تفتقر إلى الأمان والنظافة، كما تفتقر أحياناً إلى التيار الكهربائي ومياه الشرب والتجهيزات اللازمة للطهو والإستحمام. ولا تزال عمليات إنشاء مساكن أحدث للعمال جارية.

أفادت الصحف، خلال العام، بتعرض عدد من العمال للإصابة أو الوفاة أثناء وجودهم في مواقع العمل بسبب تدابير السلامة غير المناسبة. ورغم أن القانون يقتضي من الحكومة تعقب الإصابات بالجروح وحالات الوفاة المتعلقة بالعمل، إلا أنها في الممارسة الفعلية قامت بتسجيل الحالات فقط ولم تقم دائماً بمتابعتها.

تعرض خدم المنازل بشكل روتيني للاستغلال الجسدي والجنسي والنفسي. وقد قامت الشرطة في آب/ أغسطس، باعتقال سيدة في عجمان بتهمة ضرب خادمتها بسلك كهربائي وبكسر أضلعها وإحراق قدميها بواسطة المكواة. وكانت القضية لا تزال قيد النظر في المحكمة عند حلول نهاية العام.

لم تكن وظائف العمال محمية إذا أبعدوا أنفسهم عما يعتبرونه ظروف عمل غير آمنة، ولكن لجميع العمال الحق في تقديم تظلمات تتعلق بالعمل إلى وزارة العمل. وإذا لم يتمكن مجلس التحكيم التابع للوزارة من حلّ القضية فإنها كانت تحال حينئذ إلى القضاء.